

Distr.: Limited
17 November 2005
Arabic
Original: English



الدورة الستون

اللجنة الثانية

البند ٥٦ (ج) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنمية الموارد البشرية

جامايكا*: مشروع قرار

تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٢١١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٨٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٠٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى الفرع المتعلق بالتنمية من نتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تشدد على أن تنمية الموارد البشرية تكتسي صبغة رئيسية في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وزيادة الفرص المتاحة للأشخاص، ولا سيما أشد الفئات ضعفا من السكان،

وإذ تعترف بأن العولمة وتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أضفيا على تحدي تنمية الموارد البشرية مزيدا من التعقيد بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه فجوة يتزايد

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ١/٦٠، الفرع الثاني.



اتساعها في مجال الاستفادة من المعارف وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مقارنة بالبلدان المتقدمة النمو،

وإذ تعترف أيضا بأن الحركة البشرية على الصعيد الدولي، وعلى وجه الخصوص هجرة الأيدي العاملة الماهرة والأشخاص ذوي التعليم العالي، يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على جهود البلدان النامية من أجل بناء الموارد البشرية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتشدد على ضرورة إيجاد نهج عالمي وشامل لتعزيز الأثر الإيجابي لحركة الأيدي العاملة الماهرة على تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

وإذ تؤكد استمرار الحاجة إلى التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في إطار ولاياتها، من أجل مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في دعم تنمية مواردها البشرية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية^(٢)؛

٢ - **تسلم** بأهمية تنمية الموارد البشرية في تعزيز التنمية المستدامة، وتشجع الحكومات على إدماج سياسات تنمية الموارد البشرية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٣ - **تشدد على** أن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية ينبغي أن يشكل جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى اعتماد سياسات تيسر الاستثمار الذي يركز على بناء القدرات البشرية والهياكل الأساسية، وذلك بوسائل من جملتها التعليم والصحة والعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٤ - **تدعو إلى** تعزيز التعاون فيما بين جميع الشركاء الإنمائيين، ومن ضمنهم مؤسسات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والجهات المانحة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال تنمية الموارد البشرية وفقا لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٥ - **تدعو أيضا إلى** اتخاذ إجراءات لإدراج جوانب المنظور الجنساني في تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك من خلال السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المحددة الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة واستفادتها من الأنشطة الإنتاجية؛

- ٦ - تشجع على الاستخدام الاستراتيجي والمبتكر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية لتيسير التعليم والتدريب ونقل المعارف والتوظيف وإيجاد فرص العمل، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد؛
- ٧ - تهيب بالكيانات ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لأهداف تنمية الموارد البشرية بوسائل من جملتها إدراج دعم واضح في برامجها الإنمائية لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية بما يتماشى مع الاحتياجات والموارد والثقافة والممارسات المحلية؛
- ٨ - تهيب كذلك بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، بتقديم الدعم لجهود البلدان النامية من أجل التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل وسائر الأمراض المعدية على مواردها البشرية؛
- ٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، مع التركيز على دور العلم والتكنولوجيا في تعزيز تنمية الموارد البشرية؛
- ١٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثانية والستين البند الفرعي المعنون "تنمية الموارد البشرية"